

أثر تقلبات سعر الصرف في أداء المصارف السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "دراسة تطبيقية"

ميساء صابرين *

إشراف د. علي

يوسف

الملخص

هدفت هذا الدراسة إلى التعرف على آثار تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية في الأداء المالي للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كعينة لهذه الدراسة، وقد تمّ استخدام مؤشرات الربحية المكونة من معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، ومعدل دوران السهم، ولدراسة هذه المتغيرات تمّ تطبيق نماذج قياسية عبر استخدام البرنامج الإحصائي -EViews- على البيانات خلال الفترة الممتدة من عام 2011 لغاية 2021. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على مشكلة البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري للدراسة، ومن ثمّ استخدام منهج إحصائي في التطبيق العملي. وقد أظهرت النتائج أن سعر الصرف تحدده السلطة النقدية وإلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم، في حين لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه التقلبات ومعدل العائد على الموجودات ومعدل دوران السهم. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الإفصاحات في التقارير المالية للمصارف عن كيفية التعامل مع التدفّقات في أسعار الصرف وتأثيرها على الميزانيات والهيكل التمويلي.

الكلمات الافتتاحية: تقلبات أسعار الصرف، مؤشرات الربحية، النظام المصرفي في سورية.

* طالبة دكتوراه في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.

The effect of exchange rate fluctuations on the performance of the listed Syrian banks on Damascus Securities Exchange /An Standard Study/

Maysaa Sabreen*

Supervised: Prof. Ali Yousef

Abstract

This study aimed to identify the effects of fluctuations on the exchange rate of the US dollar against the Syrian pound on the financial performance of the banks listed in Damascus Stock Exchange as a sample for this study. So, Profitability indicators have been used, consisting of the rate of return on assets, the rate of return on equity, earnings per stock, stock turnover rate,

In order to study these variables, standard models were applied using the EVIEWS-10 statistical program on the data during the period from 2011 to 2021. So, to achieve the goals of the study and to identify the research problem, the descriptive approach was relied in order to display the theoretical side of the study, then a standard statistical approach was used in the Practical application.

The results indicated that the exchange rate is determined by the monetary authority and that there is a statistically significant relationship between fluctuations in the exchange rate and the rate of return on equity and earnings per share, while there is no statistically significant relationship between these fluctuations and the rate of return on assets and the rate of stock turnover. The study also recommended the necessity of increasing disclosures in banks financial reports on how to deal with fluctuations in exchange rate and their impact on budgets and the financing structure.

Key words: Exchange Rate Fluctuations- Profit Indices- Syrian Banking System.

* PhD Student: Department of Accounting - Faculty of Economics- Damascus University.

1- المقدمة:

يعد سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية الهامة التي تعبر عن قوة وجودة الأداء الاقتصادي للدول، لذلك تسعى معظم الدول لوضع سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها، حيث يعتبر استقراره مؤشراً مهماً لمدى تطور وتقدم استقرار الدولة. وفي ظل التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية تواجه المصارف العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار واستبدال العملات الأجنبية بأخرى محلية، وفي هذا الإطار تُطرح العديد من القضايا حول أداء المصارف السورية في ضوء التغيرات في سعر الصرف لاسيما في فترة الأزمة الاقتصادية والحرب على سورية منذ ما يزيد على عشر سنوات، حيث تتعدد مقاييس الأداء التي يمكن دراستها وأبرزها المؤشرات المرتبطة بربحية المصارف باعتبارها دليلاً على كفاءة هذه المصرف ومؤشراً إيجابياً للعملاء الذين يتعاملون معها: كالعائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، معدل دوران السهم وربحيته وذلك لدراسة الأثر على الميزانيات المالية وما يستتبعه ذلك من اتخاذ القرارات الاستثمارية.

2- مشكلة الدراسة:

تتأثر المصارف بصورة عامة بتقلبات أسعار صرف العملة كما أن التغيرات الاقتصادية الذي حدثت في سورية خلال فترة الأزمة منذ العام 2011 ولغايه تاريخه كان لها تداعيات كثيرة على سوق الصرف، وانعكست على المؤشرات المالية للمصارف واستناداً إلى ذلك فإن مشكلة الدراسة تتبلور عبر طرح السؤال الرئيس الآتي:

- ما مدى أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للمصارف وفقاً لمؤشرات الربحية المعتمدة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات التالية:

أ- هل يوجد أثر لتقلبات سعر الصرف في مؤشر العائد على الموجودات؟

ب- هل يوجد أثر لتقلبات سعر الصرف في مؤشر العائد على حقوق الملكية؟

ت- هل يوجد أثر لتقلبات سعر الصرف في مؤشر ربحية السهم؟

ث- هل يوجد أثر لتقلبات سعر الصرف في مؤشر معدل دوران الأسهم؟

3- أهداف الدراسة:

- هناك عدة أهداف للتطرق إلى هذا الموضوع:
- الاهتمام بدراسة سعر الصرف والتعرف على طبيعة العلاقة بين التغيرات في سوق صرف الدولار الأمريكي ومؤشرات الأداء المالي المتعلقة بقياس الربحية المستخرجة من القوائم المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من 2011-2021
 - تقديم التوصيات انطلاقاً من النتائج الذي سيتم التوصل إليها وذلك بما يتلاءم مع خصائص وظروف الاقتصاد السوري.

4- أهمية الدراسة:

يستمد الموضوع أهميته علمياً من موضوع الدراسة حيث تعد التقلبات في أسعار الصرف ذات أهمية بالغة باعتبار أن سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن جودة الأداء الاقتصادي للدول، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاز سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاضد هذا الدور في الدول الذي تتعرض لزامات مما يجعلها أشد تأثراً بالتقلبات الاقتصادية كما هو الحال بالأزمة الذي مرت بها سورية، وبالتالي جاءت الدراسة في محاولة لدراسة أثر الربط عملياً بين تغيرات أسعار الصرف (مقابل الدولار الأمريكي) والأداء المالي المرتبط بالربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن طريق قياس ذلك الأثر باستخدام بعض الأساليب الاحصائية للوصول إلى نتائج تخص قطاع المصارف السورية وتأثير تغيرات سعر الصرف خلال فترة الأزمة على قوائمها المالية وعلى أداء ومستقبل هذه المصارف وكفاءة السوق المالي.

5- فروض الدراسة: يتمثل الفرض الرئيس في هذه الدراسة فيما يلي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقلبات أسعار الصرف في أي من مؤشرات الأداء المالي المعتمدة على الربحية للمصارف السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ويتفرع عن هذا الفرض عدة فروض فرعية:

ج- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف ومؤشر العائد على الموجودات
ح- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف ومؤشر العائد على حقوق الملكية

خ- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف ومؤشر ربحية السهم
د- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف ومؤشر معدل دوران الأسهم

6- الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة (بوترعة، 2016) بعنوان: " أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة أم البواقي"³، هدفت الدراسة إلى دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك، وتم التطبيق على بنك الجزائر BEA وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج ومنها أن خطر سعر الصرف هو ذلك الخطر الناجم عن احتمال حالي أو مستقبلي لتغير سعر الصرف بين عملتين أو أكثر بصورة غير متوقعة والذي يؤثر بدوره على موارد البنك ويتم قياس هذا الخطر لمعرفة الخسائر المتوقعة والمحتملة، وليتحوط البنك التجاري من حدة الصدمات ومخاطر تقلبات العملة عن طريق التقنيات الداخلية والخارجية التي يستخدمها، إضافة إلى مقررات لجنة بازل للرقابة البنكية، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعطاء أهمية بالغة لسعر الصرف ومعرفة التعامل معه لتجنب الوقوع في مخاطر صرف العملة، واتباع طرق ووسائل التحوط المختلفة لتجنب الصدمات والتأثيرات الكبيرة في سعر الصرف والتخفيف من حدتها عن طريق التحكم الجيد في التقنيات التكنولوجية والاتصالات الخاصة ومحاولة التنبؤ بمختلف الهزات الاقتصادية من خلال المعرفة الجيدة بسلوك مختلف المتغيرات الاقتصادية.

³ بوترعة، رجا. (2016): "أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة أم البواقي"، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

ثانياً: دراسة (الأمين، 2021) بعنوان: " أثر تغيرات أنظمة سعر الصرف على السلامة المالية المصرفية"⁴

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات أنظمة سعر الصرف في السلامة المالية للقطاع المصرفي السوداني (2000-2018) من خلال قياس أثر كل من سعر الصرف ونظام سعر الصرف المرن المُدار وبيان الدور الذي تلعبه في تحقيق السلامة المالية المصرفية، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن الزيادة في سعر الصرف تؤدي إلى زيادة كفاية رأس المال (علاقة طردية) وأن تطبيق نظام سعر الصرف المرن المُدار مع زيادة سعر الصرف يؤدي على زيادة جودة الأصول (علاقة طردية) وأن زيادة سعر الصرف تزيد من الربحية مع تطبيق نظام سعر الصرف المرن المُدار (علاقة طردية)، وتوجد علاقة عكسية بين سعر الصرف ونظام سعر الصرف المرن المُدار مع السيولة. وأوصت الدراسة بضرورة استحداث آليات وأنظمة معلومات للتنبؤ بمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات وعلى البنوك الحرص على تتبع مؤشرات السلامة بمكوناتها والقيام بتحليلها وتقييم نتائجها الأمر الذي يسهم في تحقيق السلامة المالية للمصارف.

ثالثاً: (Osoro Cliff & Ogeto Willy, 2014) بعنوان⁵: "Macroeconomic fluctuations effect on the financial performance of listed manufacturing firms in Kenya"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار عوامل الاقتصاد الكلي (أسعار الفائدة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، تقلبات أسعار صرف العملات) على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية ومن أهم نتائجها: وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيرات الاقتصاد الكلي (سعر الصرف، سعر الفائدة، معدل

⁴ الأمين، محمد مصعب موسى. (2021): "أثر تغيرات أنظمة سعر الصرف على السلامة المالية المصرفية"، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية.

⁵ Osoro Cliff & Ogeto Willy. (2014): "Macroeconomic fluctuations effect on the financial performance of listed manufacturing firms in Kenya"

التضخم) والأداء المالي للشركات في قطاعي البناء والصناعة بينما متغيرات الاقتصاد الكلي كان لها أثر ضعيف على أداء الشركات بالقطاع الزراعي والتجاري. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تعمل الجهات المعنية على وضع استراتيجيات وسياسات لحماية قطاع البناء والتصنيع والزراعة وذلك بسبب مساهمتها الهائلة في الاقتصاد في كينيا.

تعقيب الباحثة:

الدراسات السابقة تناولت دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي لاقتصاديات دول أخرى، وتسعى الباحثة إلى دراسة هذا الأثر على ربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لارتباط الموضوع بالحالة الراهنة لسورية في ظل وجود تقلبات حادة لأسعار الصرف حيث تم الأخذ بالاعتبار الأزمة الحاصلة خلال فترة الدراسة وأثرها حيث ارتفع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي من 46.94 بداية العام 2011 إلى 2512 نهاية العام 2021 وفق نشرة وسطي المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي، وسيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتأكد من العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل واختبار الفروض، حيث توفر هذه الدراسة معلومات إضافية بأوضاع المصارف السورية تساعد العديد من الجهات سواء كانوا مستثمرين أو مساهمين أو مؤسسات في المحافظة على استثماراتهم وتحديد مستوى المخاطر التي يقبلونها.

7- مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: المصارف العاملة في سورية وعددها /20/ مصرفاً خلال الفترة الممتدة من عام 2011 ولغاية 2021.

عينة الدراسة: المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها /14/ مصرفاً خلال الفترة الممتدة من عام 2011 ولغاية 2021.

8- محددات الدراسة:

هناك عدد من المحددات لها أثر على نتائج الدراسة وأهمها: حداثة القطاع المصرفي السوري الخاص، حيث أن المصارف الخاصة باشرت عملها بدءاً من العام 2005، ونتيجة للظروف الذي مرت بها البلاد من العام 2011 ولغاية تاريخه وانعكاس ذلك على

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، فإن المؤشرات المالية المتعلقة بهذه المصارف خلال هذه الفترة تأثرت بعدة عوامل منها ارتفاع بنسب التعثر ضمن المحافظ الائتمانية والسيولة العالية نتيجة التريث في منح التسهيلات /التمويلات خلال سنوات الأزمة وبصورة متفاوتة بين المصارف وبالتالي فإن الظروف غير الاعتيادية وغير المتوقعة التي لحقت بميزانيات المصارف السورية خلال فترات الأزمة التي مرت بها البلاد ساهم في عدم إمكانية الاعتماد على هذه المؤشرات بشكل أساسي لتحديد مدى قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المصرفية الاعتيادية. إضافة لعدم توفر بعض بيانات ربحية المصارف لعدد من المصارف خلال السنوات الأولى لعملها وبالتالي تم استثناء بيانات هذه المصارف لدى احتساب نموذج ربحية السهم.

9- منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي القياسي، حيث تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري للدراسة وذلك بناءً على مراجعة الأدبيات الاقتصادية وما تضمنته الدراسات المتاحة بهذا الصدد، ومن ثمّ استخدام المنهج القياسي في التطبيق العملي وإجراء الاختبارات اللازمة من خلال دراسة واستخدام البرنامج الإحصائي EViews-10

10-متغيرات الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات سعر الصرف في أداء المصارف المرتبطة بالربحية خلال فترة الأزمة وبالتالي يوجد لدينا المتغيرات التالية:

- 1-10 المتغير المستقل: تقلبات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي
- 2-10 المتغير التابع: مؤشرات أداء المصارف المرتبطة بالربحية خلال فترة الأزمة (معدل العائد على الموجودات-معدل العائد على حقوق الملكية- ربحية السهم- معدل دوران السهم)

المبحث الأول

النظام النقدي والمصرفي في سورية

أولاً: النظام النقدي

1- مقدمة:

يعكس التطور التاريخي للنظام النقدي في دولة معينة طبيعة التطورات الاقتصادية والسياسية السائدة فيها، ويشير التاريخ الاقتصادي إلى أن الأنظمة النقدية الدولية مرت بعدة مراحل خلال تطورها وذلك وفقاً للسياسة النقدية للدول، حيث بدأت بنظام الذهب مروراً بنظام النقد الورقي الإلزامي، ونظام سعر الصرف الثابت وصولاً إلى نظام سعر الصرف الحر.

حيث توجد بصفة أساسية ثلاثة أنواع من أنظمة أسعار الصرف المتاحة أمام الحكومات ويتوقف النظام المعتمد على الأهداف الاقتصادية والمالية للحكومة، وعلى الحكومات عند اختيار أحد الأنظمة الموازنة بين ثلاثة أهداف: استقرار سعر الصرف، وحرية تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود، واستقلالية السياسة النقدية وتتلخص اختيارات الحكومة الأساسية لأنظمة سعر الصرف في سعر الصرف الموعوم، وسعر الصرف ضعيف الارتباط بضوابط التحكم برأس المال، وسعر الصرف شديد الارتباط⁶

2- لمحة عن النظام النقدي في سورية

يمثل مصرف سورية المركزي سدة النظام النقدي والمصرفي حيث تم إنشاؤه بالمرسوم التشريعي رقم (87) تاريخ 1953/3/28 بغية تحقيق درجة عالية من استقلالية السياسة النقدية والمصرفية عن الدول المستعمرة، حيث منح المفوض السامي الفرنسي في عام 1920 امتياز احتكار إصدار الليرة السورية لمصرف فرنسي هو مصرف سورية ولبنان وأعطيت الليرة السورية قوة إيرانية في التداول وتسديد الديون، وتم ربط سعر صرف الليرة

⁶ CGAP، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/التمويل الأصغر. (كانون الثاني 2006): "مخاطر أسعار الصرف الأجنبي

في مجال التمويل الأصغر: ماهي وكيف يمكن إدارتها والتعامل معها"، مذكرة مناقشة مركزة رقم 31.

السورية بالفرنك الفرنسي على أساس أنها مساوية لعشرين فرنك فرنسي وأن تكون تغطية إصدارها بحدود المئة بالمئة تقريباً بعملة الفرنك الفرنسي. حيث كان الهدف الأساسي لسلطات الانتداب الفرنسي من إنشاء مصرف سورية ولبنان هو تمويل نفقات جيش الاحتلال الفرنسي عبر إصدار الديون على الخزينة الفرنسية، فالعملة المتداولة في سورية قبل ذلك كانت الجنية المصري والجنية العثماني الذهبي⁷.

ولقد تضمن إحداث مصرف سورية المركزي التخلص من مساوئ التبعية النقدية المذكورة أعلاه وشكل دعامة عالية من الاستقلالية الاقتصادية لسورية والداعمة للاستقلال السياسي وأعطى نظام النقد الأساسي المحدث بالمرسوم التشريعي (87) المصرف الوظائف المعهودة للمصارف المركزية وهي احتكار إصدار النقد الورقي، ومصرف الحكومة وعملياتها المالي، مستشار الحكومة في الأمور النقدية والمصرفية، مصرف المصارف، والإدارة النقدية. وتضمنت الوظيفة الأخيرة إدارة مكتب القطع الذي تم إنشاؤه عام 1952 وإدارة احتياطات البلاد من العملات الأجنبية فضلاً عن تقديم التمويل الائتماني المباشر للدولة وتمويل فعاليات القطاع الخاص بصورة غير مباشرة، وتم تسمية حاكم المصرف وإحداث مجلس النقد والتسليف بالتعاون مع مصرف بلجيكا الوطني بخبرائه ومستشاريه تحت إدارة مصرف سورية المركزي ومراقبة المصارف وتوجيه فعاليتها لتصل إلى صورتها النهائية، وفي عام 1956 تبلورت مؤسسة مصرف سورية المركزي ورفع علم سورية فوق بناء المصرف لأول مرة واستقلت المؤسسة بأحكامها وقراراتها كاستعمال شعار الدولة وتوقيع وزير المالية وحاكم المصرف على النقد الورقي، كما مارست هذه المؤسسة صلاحياتها بتحديد شكل العملة الورقية ولونها ورسوماتها وطريقة طرحها للتداول فكان الإصدار الأول عام 1957 لفئات مختلفة.

لاحقاً صدر المرسوم التشريعي رقم (34) تاريخ 1965/2/16 الذي أعاد تأليف تركيبة مجلس النقد والتسليف وأصبح المجلس يتبع اللجنة الاقتصادية برئاسة نائب رئيس مجلس

⁷مرسي، فؤاد (1958): "محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية، سورية ولبنان"، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات

الوزراء للشؤون الاقتصادية وعضوية الوزارات الاقتصادية⁸، وقد بُررت هذه الإجراءات بوجود سيطرة الحكومة النهائية على قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية إذ ستتفق الدولة مباشرة على خططها وعلى برامجها للتطوير، ليصدر فيما بعد نظام النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 وتعديلاته ويُحدد مهام مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي، والمرسوم التشريعي رقم (69) لعام 2003 وقرار مجلس الوزراء رقم (48) لعام 2003 الذي حدد جهة ارتباط مصرف سورية المركزي برئاسة مجلس الوزراء عوضاً عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

ثانياً: النظام المصرفي في سورية

1- بنية القطاع المصرفي السوري:

يعمل حالياً في السوق السورية أربعة عشر مصرفاً خاصاً منها أحد عشر مصرفاً خاصاً تقليدياً وثلاث مصارف خاصة إسلامية وهي على التوالي: بنك بيمو السعودي الفرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك سورية والمهجر، بنك سورية والخليج، بنك بيبيلوس-سورية، بنك الائتمان الأهلي، البنك العربي-سورية، فرنسبنك، بنك الشرق، بنك الأردن-سورية، بنك قطر الوطني، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك الشام، وبنك البركة. بالإضافة إلى المصارف العامة التقليدية الستة: المصرف التجاري السوري، مصرف التوفير، مصرف التسليف الشعبي، المصرف العقاري، المصرف الصناعي، المصرف الزراعي التعاوني. وتلعب المصارف السورية دوراً حيوياً في حركة الاقتصاد ونمو قطاعاته المختلفة وذلك من خلال تحريك الأموال المعطلة، كونها تقوم بدور المحرك والموزع لهذه الأموال على الشرائح المختلفة ضمن إطار السياسة النقدية للمصرف المركزي مما يجعل من المصارف السورية واجهة الاقتصاد السوري بامتياز. بدأت المصارف الخاصة نشاطها في الأسواق السورية عام 2004 وهذا ما يمكن أن يعد تجربة جديدة ولكن نتائجها الكمية (ربحية، زيادة في حجم الودائع، زيادة في حجم

⁸كنعان، علي، (2000): "النظام النقدي والمصرفي السوري، مشكلاته واتجاهات اصلاحه"، سلسلة الرضا للمعلومات، ص122

التسهيلات...)، والنوعية (زيادة في المنافسة، تحسين في خدمات مصارف القطاع العام، رفع مستوى النشاط الاقتصادي...) بدأت تظهر في السوق السورية مؤخراً، مما انعكس إيجاباً على أداء المصارف العاملة عموماً ومنافستها في السوق من خلال البحث عن تقديم منتجات جديدة لاستقطاب شرائح جديدة والتعديلات على خططها واستراتيجياتها وتطوير أنظمتها الإلكترونية.

وتظهر البيانات المالية للمصارف السورية بأن مصارف القطاع العام ما زالت تسيطر على القطاع المصرفي، وهذا ما يظهر جلياً من خلال حجم الودائع والتسليفات المقدمة ولكن مع الأخذ بالحسبان بأن حجم السوق المسيطر عليه من قبل مصارف القطاع الخاص في تزايد مستمر مقابل تراجع في حصة المصارف العامة في السوق المصرفية، وانطلاقاً من الواقع يمكن لنا ملاحظة أن المستثمرين اللبنانيين والخليجيين هم النسبة العظمى من حملة الأسهم في المصارف الخاصة السورية، منوهين بأن قانون المصارف أجاز امتلاك 49% وقد تصل لنسبة 60% (بعد الحصول على موافقة رئاسة مجلس الوزراء) من أسهم المصارف الخاصة من قبل أجانب.

ويشار إلى أن القرارات والسياسات المتبعة من قبل مصرف سورية المركزي وتحرير معدلات الفائدة تدريجياً وتحرير عمليات القطع الأجنبي ساهمت جميعها في خلق بيئة مصرفية مستقرة وشجعت على نمو القطاع المصرفي، يضاف أن مصرف سورية المركزي قد ساوى في جميع قراراته بين المصارف الخاصة والعامة ومنح المصارف العامة فترة انتقالية لتسوية أوضاعها وذلك لتحقيق أكبر قدر من العدالة في المنافسة ولتأمين سلامة القطاع المصرفي. وتمارس هذه المصارف أعمالها من خلال 709 فرعاً ومكتب موزعة على كافة المحافظات في سورية، ويبين الجدول التالي تطور عدد فروع ومكاتب المصارف العامة والخاصة في سورية من العام 2010 وحتى العام 2021.

الجدول رقم (1): عدد فروع ومكاتب المصارف العامة والخاصة في سورية

نهاية عام		المصرف
2021	2010	
444	377	المصارف العامة
142	97	المصرف التجاري السوري
21	19	المصرف الصناعي
111	111	المصرف الزراعي التعاوني
44	26	المصرف العقاري
66	66	مصرف التسليف الشعبي
60	58	مصرف التوفير
265	218	المصارف الخاصة
40	40	بنك بيمو السعودي الفرنسي
30	24	بنك سورية و المهجر
29	30	المصرف الدولي للتجارة و التمويل
17	20	البنك العربي
18	22	بنك الائتمان الأهلي (عودة سابقاً)
13	11	بنك بيبيلوس
12	12	بنك سورية والخليج
11	6	فرنسبنك
10	4	الشرق
13	9	الأردن - سورية
15	9	قطر الوطني
12	7	بنك الشام
29	23	بنك سورية الدولي الإسلامي
16	2	البركة
709	595	المجموع

المصدر: الباحثة استناداً إلى المنشور في موقع مصرف سورية المركزي ومواقع المصارف السورية

2- سياسة مصرف سورية المركزي على صعيد القطاع المصرفي:

أخذ القطاع المصرفي السوري منحى تطور جديد والخطوط العريضة لسياسة مصرف سورية المركزي بدأت تظهر جلياً اعتباراً من العام 2005، حيث بدأ المصرف المركزي ينتهج سياسة أكثر انفتاحاً وأكثر عدالة، وشهد العام 2005 انطلاق العديد من المصارف الخاصة فعلياً، بالإضافة إلى صدور المرسوم رقم 35 للعام 2005 القاضي بإحداث المصارف الإسلامية، مما سيفتح الباب أمام نمو قطاع مصرفي إسلامي متطور إلى جانب المصارف التقليدية، بالإضافة إلى المرسوم التشريعي رقم 30 للعام 2010 الذي نظم السرية المصرفية، والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف في العام 2005 وحتى عام 2021 والتي حررت تدريجياً أسعار الفائدة، ودون أن نتجاهل سياسة الحوار المفتوح وتبادل الأفكار التي انتهجها مصرف سورية المركزي مع المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية. حيث تتميز البيئة المصرفية السورية عموماً بعدالة المنافسة التي يضمنها مصرف سورية المركزي لهذه المصارف من خلال توفير البيئة القانونية والمصرفية السليمة والتعليمات التي تضمن سلامة القطاع المصرفي وتطوره. بالإضافة إلى القوانين والتشريعات التي صدرت أو القوانين والتشريعات التي تم تعديلها أو التي يتم تعديلها حالياً بناءً على رغبة مصرف سورية المركزي.

ويبين الملحق رقم (1) أهم القوانين التي ساهمت بتطور القطاع المصرفي والانفتاح الاقتصادي، كما يبين الملحق رقم (2) أهم قرارات مجلس النقد والتسليف الذي هدفت إلى تحديث القطاع المصرفي بما يتلاءم مع متطلبات السوق، والسياسة النقدية، والرقابة المصرفية.

3- حجم القطاع المصرفي السوري مقارنة مع الدول المجاورة:

يبين الجدول (2) أن نسبة التسليفات إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان أكبر من مثلتها في سورية بمقدار 7 أضعاف تقريباً. أما في الأردن فهي أكبر بمقدار 10 ضعف تقريباً.

أما فيما يتعلق بنسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية فإنها أقل من الدول الأخرى، ففي لبنان تشكل النسبة 7 أضعاف تقريباً عنها في سورية، أما في الأردن فهي أكبر بمقدار 2 أضعاف تقريباً. كما أن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية أقل بالمقارنة مع الأردن ولبنان، ففي لبنان هي أكبر بمقدار 13 ضعف تقريباً، وفي الأردن النسبة أكبر بمقدار 4 أضعاف تقريباً. ويعود انخفاض النسب مقارنة بالدول المجاورة إلى حداثة القطاع المصرفي الخاص في سورية بالمقارنة مع الأردن ولبنان، والأزمة الذي شهدتها البلاد والذي أثرت على مبلغ الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (2) مقارنة حجم القطاع المصرفي في سورية مع الدول المجاورة في العام 2019⁹

النسبة	لبنان	الأردن	سورية
الموجودات / الناتج المحلي الإجمالي	417.7%	170%	54%
الودائع / الناتج المحلي الإجمالي	315.3%	110.6%	23%
التسليفات / الناتج المحلي الإجمالي	84.5%	117.17%	11%
التسليفات / الودائع	26.8%	105.85%	48%
التسليفات / الموجودات	20.2%	68.92%	20%

المصدر: الباحثة استناداً إلى المنشور في موقع المصارف المركزية للدول والمكتب المركزي للإحصاء السوري

⁹ آخر بيانات منشورة

المبحث الثاني

سعر الصرف ومؤشرات الأداء المالي المتعلقة بقياس الربحية

1- تعريف سعر الصرف وأنواعه

1-1 **تعريف سعر الصرف:** النقود هي كل شيء يقبل قبولاً عاماً ويستخدم كمقياس للقيم وكوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة، وهذا التعريف يسري على الدول أو المناطق النقدية التي تتعامل بعملة قانونية واحدة حيث تجري المدفوعات من المدين إلى الدائن إما بنقود معدنية أو بأوراق نقدية ولكن عند التعامل بين الدول نجد أن هذه الآلية تتوقف عن العمل ولا بد من نظام يقوم بتحويل العملة الوطنية إلى عملات أخرى وبذلك تثار مشكلة حساب قيمة التداول ثم مشكلة حساب دفع تلك القيمة أو بمعنى آخر مشكلة النقود التي يحسب على أساسها النقود التي يدفع بها حيث أن قيام التجارة بين الدول باستخدام عملتها الوطنية إنما يترتب عليها عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف¹⁰، ويعرف أيضاً بأن سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى¹¹، ويمكن القول بأن التغير في سعر الصرف يؤثر في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره في: حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات والاستثمار الخارجي وتدفق راس المال بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي¹²

¹⁰ النحال، محمد ياسر زيدان. (2016): "أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق

المالية"، الجامعة الإسلامية غزة، أطروحة ماجستير، ص28

¹¹ دوحى، سلمى. (2014): "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجارية وسبل علاجها"، جامعة محمد خيضر، الجزائر، أطروحة

دكتوراه، ص33

¹² غدير، هيفاء غدير، (2010): "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية

للكتاب، ص50

1-2: أنواع سعر الصرف:

1-2-1 سعر الصرف الحقيقي: هو سعر الصرف الاسمي المعدل للأسعار النسبية

بين البلدان¹³

1-2-2 سعر الصرف الاسمي: يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة الأجنبية وهذا السعر يمثل المقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات الشراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات المعلنة بين بعضها البعض¹⁴.

1-2-3 سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، كما أنه يساعد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم¹⁵.

1-2-4 سعر الصرف الفعال: هو المتوسط الموزون لأسعار الصرف للدولة وعادة ما يتغير سعر الصرف الفعال لأن عملة الدولة يمكن أن تتدهور مقابل بعض العملات وترتفع قيمتها مقابل عملات أخرى¹⁶، وإذا عدّل سعر الصرف الفعال بمعدلات التضخم بالاقتصاد المحلي فإنه يتحول إلى سعر صرف فعال حقيقي¹⁷.

1-2-5 سعر الصرف التوازني¹⁸: يتبع قانون تعادل القوة الشرائية والذي يفترض أن سعر الصرف التوازني رقم ثابت يتم تحديده باختيار سنة أساس معينة تتمتع فيها الدولة بتوازن خارجي يتضمن عادة توازن أ قيمة موجبة للحساب الجاري أو ينطوي في الغالب على فائض في ميزان المدفوعات، وبناء على ذلك فإن قيمة سعر الصرف الحقيقي في

¹³ Anne, Krueger, (1984): "Exchange rate determination", London Cambridge University press.

¹⁴ النقاش، غازي عبد الرزاق. (2006): "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية"، دار وائل للطباعة والنشر، ص 136

¹⁵ قدي، عبد المجيد: (2005) "المدخل إلى سياسات الاقتصاد الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية"، ص 104

¹⁶ خليل، سامي: (2001): "الاقتصاد الدولي ملخص وتطبيقات"، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 3

¹⁷ مهوس، حسين عطوان (2015): "سعر صرف الدينار ما بين الاحتياطات ومتطلبات الاستقرار السعري"، رسالة ماجستير، كلية

الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد

¹⁸ الصادق، علي توفيق، والبازيل، علي أحمد، وعمران، محمد مصطفى، وكجوك، محمود محي الدين: (2003): "نظم وسياسات

أسعار الصرف"، صندوق النقد العربي، ص 166

هذه السنة هي سعر الصرف الحقيقي التوازني لهذه الدولة، وأي ارتفاع عن هذه القيمة يعد تقديراً للعملة الأعلى من قيمتها الحقيقية.

1-2-6 سعر الصرف النقدي (الفوري)¹⁹: وهو سعر الصرف الخاص بالتسليم الفوري للعملات المتبادلة، بمعنى أنه سعر الصرف السائد عند قيام الشركة بالحصول على أصل بعملة أجنبية أو التزام على الشركة لأول مرة، بمعنى آخر أنه سعر الصرف بتاريخ المعاملة.

1-2-7 سعر الصرف الآجل: هو السعر المحدد في العقد لاستلام عملة أجنبية والدفع مقابل الحصول عليها في تاريخ محدد، لثلاثين أو تسعين أو مئة وثمانية يوماً عادة في المستقبل، مقابل سعر حالي منصوص عليه أو سعر البضاعة الحاضرة²⁰.

2- سعر الصرف في سورية خلال فترة الدراسة (2011-2021)²¹

مضت أكثر من عشر سنوات على بدء الحرب على سورية والتي كلفت الاقتصاد خسائر فادحة حيث استنزفت ودمرت معظم موارده، وبنتيجة هذه الخسائر تراجع الناتج المحلي الذي كان من بين أكثر اقتصادات الدول النامية تنوعاً إلى ما يقارب 19 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2021 بعدما زاد على 60 مليار دولار أمريكي عام 2010. فبعد أن أصبح الوضع الأمني أفضل بكثير مما كان عليه إلا أن الوضع الاقتصادي تراجع بسبب العقوبات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية المتمثلة بقانون قيصر والذي استهدفت عدد من الصناعات بما في ذلك تلك المتعلقة بالبنية التحتية والصيانة العسكرية وإنتاج الطاقة والأفراد والشركات، وانتشار مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، إضافة إلى الوضع المتدهور في لبنان حيث فرضت المصارف اللبنانية قيوداً صارمة

¹⁹ الخوري، إليي رشيد: (2016): "أثر تغيرات أسعار الصرف في ربحية المؤسسات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تحليلية 2007-2014)" رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

²⁰ الإسكوا، (1998): الترجمة الصادرة عن معجم مصطلحات الأعمال الدولية.

²¹ موقع مصرف سورية المركزي www.cb.gov.sy، (2011-2021): "التقارير الأسبوعية ونشرة أسعار صرف العملات

الأجنبية مقابل الليرة السورية وقرارات لجنة إدارة مصرف سورية المركزي"

على عمليات السحب والتحويلات إلى الخارج الأمر الذي انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي في سورية بشكل كبير. هذه الأحداث والتطورات استمرت لغاية تاريخه، علاوة على ذلك يواصل الاحتلال الأمريكي عمليات سرقة الثروات بكافة أنواعها من منطقة الجزيرة السورية التي تعتبر (خزان ثروات سورية) وسلتها الغذائية من الموارد النفطية والطبيعية والحبوب، هذه الأزمات المتعددة التي حدثت في الاقتصاد السوري من حيث دمار البنى الاقتصادية واختلال ميزان المدفوعات بزيادة المستوردات على نحو كبير مقابل انخفاض حجم الصادرات، إلى جانب حالة عدم التوازن في الجانب النقدي كارتفاع الدين العام، وانخفاض موارد القطع الأجنبي مقابل زيادة أعبائه، كانت السبب الرئيس في تقلبات سعر الصرف، فقد أدت الحرب إلى تحول الاقتصاد السوري من اقتصاد منتج (الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي) إلى اقتصاد تجاري يعتمد على المستوردات بالدرجة العظمى من تعاملاته، وحيث إن النقد يمثل صورة الإنتاج فقد انخفضت قيمة العملة المحلية مع انخفاض الإنتاج الوطني.

وقد ركزت سياسة مصرف سورية المركزي جهودها خلال هذه السنوات على إدارة التقلبات بسعر الصرف بشكل مدروس وملائم لطبيعة كل مرحلة من مراحل الأزمة والإمكانيات المتوافرة من خلال تطبيق سياسة سعر صرف متعددة ومرنة تهدف إلى الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية عند مستويات مقبولة ومتحركة تتحدد وفقاً لطبيعة الطرف المحيط بالاقتصاد السوري ومدى تأثره باشتداد وطأة الأزمة التي تعيشها البلاد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وقد راعى المصرف المركزي ضرورة أن يتوافق سعر الصرف المستهدف قدر الإمكان مع التغير الحاصل في مستوى معيشة معظم المواطنين، وذلك من خلال حرصه الشديد على التدخل المباشر وغير المباشر والمستدام في سوق القطع الأجنبي لتلبية طلبات القطع للأغراض غير التجارية بالتوازي مع تدخله في سوق السلع عبر تغطيته لجزء جوهري من طلبات القطع لتمويل المستوردات وخاصة من السلع والمواد الضرورية بأسعار صرف تمييزية.

وبناء على ما تم ذكره أعلاه وبعد دراسة المؤشرات الاقتصادية والمعطيات السائدة بغرض الوصول إلى سعر توازني يهدف إلى ردم الفجوة بين سعر السوق وسعر الحوالات

وجذبها عبر الطرق الرسمية الآمنة، عمد مصرف سورية المركزي إلى توحيد أسعار الصرف في جميع تعاملات القطع الأجنبي والحوالات بمختلف أنواعها بموجب القرار رقم 592/ل.إ. تاريخ 2020/03/26 المتضمن اعتماد سعر صرف نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي في جميع تعاملات المصارف ومؤسسات الصرافة بما فيها تسليم الحوالات الخارجية سواء الشخصية التجارية وغير التجارية وحوالات المنظمات الأممية وعمليات بيع القطع الأجنبي النقدي وشرائه وتمويل المستوردات بسعر صرف (700 ليرة سورية)،

وبتاريخ 2020/06/17 قام مصرف سورية المركزي بتعديل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية في جميع نشرات أسعار الصرف الصادرة عنه، حيث تم تحديد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية ضمن النشرة الرسمية كالتالي (سعر الشراء 1250 ليرة سورية، وسعر المبيع 1259 ليرة سورية) ونشرة المصارف والصرافة بسعر (1256 ليرة سورية) وسعر شراء الحوالات الواردة من الخارج (1250 ليرة سورية).

ويهدف تشجيع الحوالات الخارجية الواردة وجذبها عن طريق الأقبية النظامية بما يحقق مورداً إضافياً من القطع الأجنبي ليتم توجيهه لتحقيق المصلحة العامة، فقد قام مصرف سورية المركزي بتاريخ 2021/04/15 بتعديل نشرة "المصارف والصرافة" ليصبح سعر شراء الحوالات الواردة من الخارج للدولار الأمريكي والحوالات الشخصية والويسترن يونيون والحوالات الواردة لصالح الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها والمنظمات والمؤسسات الدولية الإنسانية (2500 ليرة سورية).

3- مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بقياس الربحية ومدلولها

يعتبر تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية الذي تسعى إليها المصارف إذ أن تحقيق الأرباح يمكنها من المحافظة على استمراريته وتدعيم مركزها المالي وزيادة حقوق ملكيتها وتعزيز مئانته مما يزيد من قدرتها على مواجهة المخاطر²² ومن أهم المؤشرات الذي تقيس الأداء المالي ما يلي:

3-1- العائد على الموجودات

يتم حساب هذا المؤشر بقسمة صافي الدخل على الموجودات/الأصول، والغرض من هذا المؤشر قياس مدى كفاءة المصارف في استخدام موجوداتها، وبشكل عام فإن ارتفاع النسبة يعني أداء إداري أفضل واستخدام كفاء لأصول المصرف

3-2- العائد على حقوق الملكية

يتم حساب هذا المؤشر بقسمة صافي الدخل قبل الضريبة على حقوق الملكية، وتمثل حقوق الملكية مجموع رأس المال والاحتياطيات والأرباح في قائمة المركز المالي ويعطي هذا المؤشر دليل على ربحية المصرف.

3-3- معدل دوران السهم

يتم حساب هذا المؤشر بقسمة إجمالي حجم التداول خلال الفترة على إجمالي القيمة السوقية بنهاية الفترة (عدد الأسهم المتداولة خلال العام / عدد الأسهم المدرجة بنهاية العام)، ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي يجب أن يأخذها المستثمر في الاعتبار قبل اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية حيث يقيس هذا المؤشر درجة سيولة السوق

²² صيام، وليد - خربوش، حسني: (2002): "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجاري في الأردن"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، مجلد عدد 2

المالي أو سهم ما دون الآخر ويقصد في السيولة في هذه الحالة توافر أوامر الشراء والبيع في معظم أيام التداول، وبمعنى آخر إمكانية تحويل السهم إلى نقدية بسرعة وبأقل تكلفة وبسعر يقارب آخر سعر للتداول، فكلما زادت معدلات التداول على السهم ارتفعت سيولته بما يتيح فرصاً للمستثمرين للبيع والشراء من هذا السهم وبالتالي تقلص عامل المخاطرة على الاستثمار في الأسهم

3-4- عائد السهم الواحد (ربحية السهم)

يتم حساب هذا المؤشر بقسمة صافي الدخل على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، ويُظهر هذا المؤشر نصيب كل مساهم من الأرباح الخاصة بالمصرف بعد خصم الضرائب. وكلما ارتفعت قيمة ربحية السهم كان هذا أفضل، وهنا المستثمر يقارن بين المصارف لمعرفة المصارف الأكثر ربحية في القطاع مع مراعاة المؤشرات الأخرى الذي تراعي حجم المخاطر.

المبحث الثالث الدراسة التطبيقية

1- البيانات التي تم استخدامها في الدراسة:

تم الاعتماد على البيانات المالية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وهي المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية خلال نهاية الأعوام من (2011 - 2021) على اعتبار أن هذه الفترة شهدت تقلبات بسعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية نتيجة الأزمة الذي لحقت بالبلاد.

الجدول رقم (3) بيانات الأداء المالي المتعلقة بالربحية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

التاريخ	العائد على الموجودات	العائد على حقوق الملكية	ربحية السهم ²³	معدل دوران السهم
31/12/2011	1.09%	7.25%	106	13.92607
31/12/2012	0.77%	5.09%	28	3.73394
31/12/2013	2.34%	16.62%	246	2.54125
31/12/2014	2.60%	17.79%	381	2.88015
31/12/2015	6.6%	38.81%	1518	0.9371
31/12/2016	7.35%	37.55%	2350	2.17769
31/12/2017	-1.91%	-11.41%	-597	3.06252
31/12/2018	0.63%	4.18%	98	3.21267
31/12/2019	1.22%	8.43%	375	7.84231
31/12/2020	11.8%	63.89%	2598	2.20742
31/12/2021	10.0%	51.3%	13194	7.95253

المصدر الباحثة استناداً إلى التقارير المنشورة للبنوك عينة الدراسة وتقارير سوق دمشق للأوراق المالية وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

يلاحظ من الجدول أعلاه تحقيق المصارف لمؤشرات سالبة في العام 2017 بخلاف بقية الأعوام ويعود السبب الرئيسي لتحسن سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي

²³تم استثناء المصارف الإسلامية ومصرفين تقليديان لعدم توفر بيانات كاملة منشورة، كما أن بيانات ربحية السهم لعام 2021 هي لغاية الربع الثالث من العام لعدم اكتمال نشر بيانات المصارف لتاريخه.

أثر تقلبات سعر الصرف في أداء المصارف السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "دراسة تطبيقية"

نهاية العام المشار إليه وفق النشرة الصادرة عن مصرف سورية المركزي والذي أثر على مبلغ الربح نتيجة خسارة تقييم مركز القطع البنويوي والذي انعكست على بيان الدخل للفترة المذكورة.

الجدول رقم (4) يبين تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2011-2021)

التاريخ	سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية ²⁴	التغير
31/12/2011	55.72	
31/12/2012	77.40	39%↑
31/12/2013	143.86	86%↑
31/12/2014	197.98	38%↑
31/12/2015	336.65	70%↑
31/12/2016	517.43	54%↑
31/12/2017	436.00	-16%↓
31/12/2018	436.00	0%
31/12/2019	436.00	0%
31/12/2020	1256	188↑
31/12/2021	2512	100↑

المصدر: الباحثة استناداً إلى المنشور في موقع مصرف سورية المركزي

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسعار الصرف بالنسبة للدولار الأمريكي سجلت ارتفاعاً طيلة فترة الدراسة باستثناء العام 2017. ويعود السبب الرئيسي إلى الحرب على سورية والذي أثرت على كافة النواحي الاقتصادية والتجارية والصناعية

²⁴ نشرة وسطي المصارف (سعر إغلاق العام)

2- منهجية الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة أثر سعر الصرف في كل من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم وذلك على المدى قصير وطويل الأجل وعليه تمّ بناء النماذج القياسية الآتية:

$$\text{Roa} = \alpha + \beta * \log(\text{exch}) + e \quad (1)$$

$$\text{Roe} = \alpha + \beta * \log(\text{exch}) + e \quad (2)$$

$$\text{eps} = \alpha + \beta * (\text{exch}) + e \quad (3)$$

مع العلم أنّ:

ROA: معدل العائد على الموجودات،

ROE: معدل العائد على حقوق الملكية،

LOG(EXCH) اللوغاريتم الطبيعي لسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي

وتمّ أخذ اللوغاريتم لضمان تجانس البيانات.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ نموذج ربحية السهم طبق على تسعة مصارف فقط حيث تمّ استثناء المصارف الإسلامية ومصرفين تقليديان لم تتوافر بيانات كاملة خلال فترة الدراسة.

ومن النماذج القياسية التي تتيح دراسة الأثر قصير وطويل الأجل هو نموذج ARDL ومن أهمّ شروطه ألا يكون أي متغير مستقر عند الفرق الثاني.

بناءً على ما سبق تم اعتماد الخطوات الآتية:

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

2. التأكد من العلاقة طويلة الأجل من خلال اختبار KAO ففي حال كانت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار أقل من 0.05 ما يعني أنّ هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيري الدراسة.

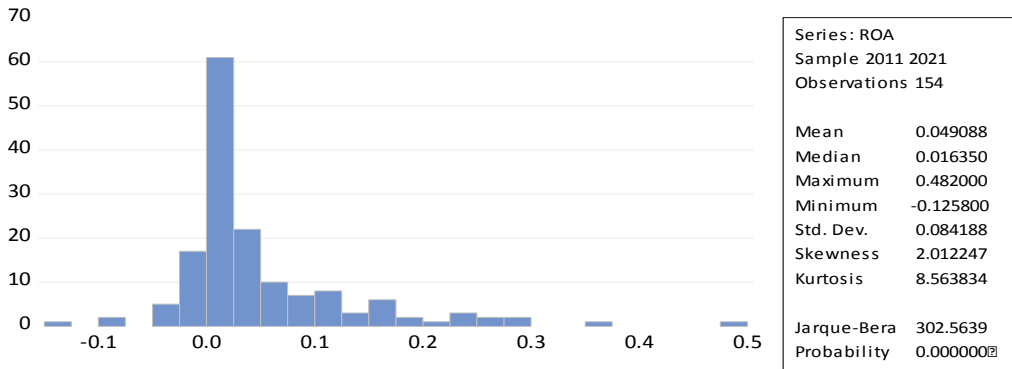
3. بعد التأكد من العلاقة طويلة الأجل يتم اختيار العلاقة قصيرة الأجل من خلال معامل تصحيح الخطأ ففي حال كانت قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فذلك يؤكد وجود علاقة قصيرة الأجل.

4. إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

1-2 الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يوضح الشكل البياني الآتي الوصف الإحصائي لمعدل العائد على الموجودات:

الشكل رقم (1): الوصف الإحصائي لمعدل العائد على الموجودات



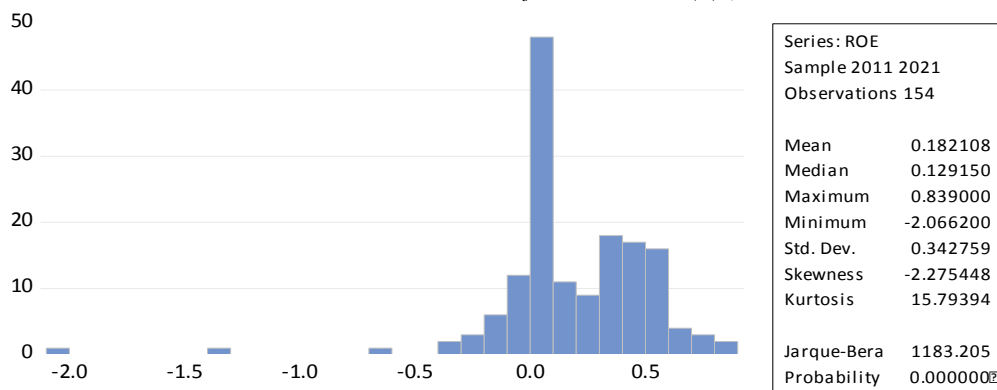
المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EViews-10

يتضح من خلال الشكل السابق أنّ:

1. بلغ المتوسط الحسابي ما يقارب 4.90% في حين بلغ الوسيط 1.60% ما يدل على اختلاف ربحية المصارف السورية فيما بينها وعبر الزمن، وذلك ناجم عن اختلاف خصائص كل مصرف من حيث حجمه وحجم مركز القسط البنوي ومستوى التعثر التي تحدد بدورها ربحية أي مصرف.
2. بمقارنة الانحراف المعياري البالغ 8% مع المتوسط الحسابي الذي يقارب 4.90%، يتضح وجود تذبذب كبير في البيانات.
3. من خلال المدرج التكراري يتضح أنّ معظم العائد على الموجودات كان محصوراً بين 0% و 2.5%.
4. بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو-بيرا 0.00 وهي أقل من 0.05 ما يعني عدم وجود توزيع طبيعي للمتغير.

كما يوضح الشكل البياني الآتي الوصف الإحصائي لمعدل العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (2): الوصف الإحصائي لمعدل العائد على حقوق الملكية



المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EViews-10

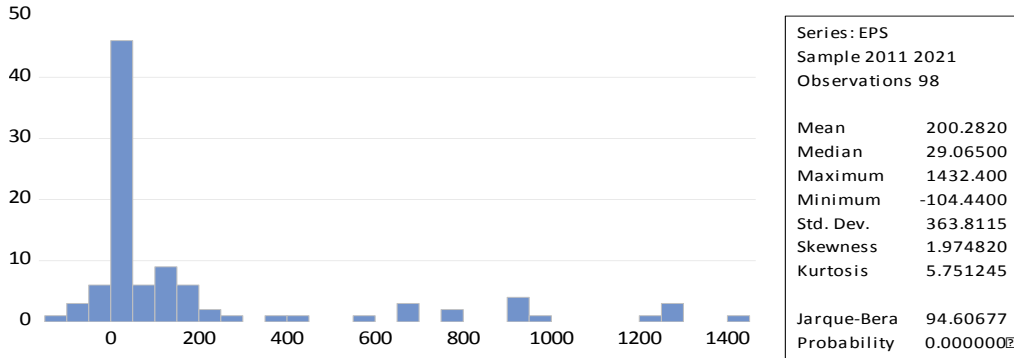
يتضح من خلال الشكل السابق ما يلي:

1. بلغ المتوسط الحسابي ما يقارب 18% في حين بلغ الوسيط 12.91% ما يدل على اختلاف ربحية المصارف السورية من حيث معدل العائد على حقوق الملكية فيما بينها وعبر الزمن وذلك ناجم عن اختلاف خصائص كل مصرف
2. بمقارنة الانحراف المعياري البالغ 34% مع المتوسط الحسابي الذي يقارب 18% يتضح وجود تذبذب كبير في البيانات.
3. بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو-بيرا 0.00 وهي أقل من 0.05 ما يعني عدم وجود توزيع طبيعي للمتغير.

كما يوضح الشكل البياني الآتي الوصف الإحصائي لمتغير ربحية السهم:

أثر تقلبات سعر الصرف في أداء المصارف السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "دراسة تطبيقية"

الشكل رقم (3): الوصف الإحصائي لمتغير ربحية السهم



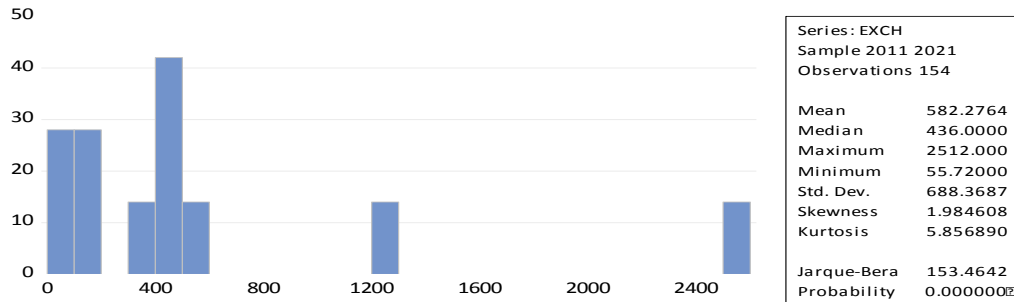
المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EViews-10

يتضح من خلال الشكل السابق أن:

1. بلغ المتوسط الحسابي ما يقارب 200 ليرة سورية في حين بلغ الوسيط 29 ليرة سورية مما يدل على اختلاف ربحية السهم لدى المصارف السورية وذلك ناجم عن اختلاف حجم أرباح القطع البنوي.
2. بمقارنة الانحراف المعياري البالغ 363 ليرة سورية مع المتوسط الحسابي الذي يقارب 200 ليرة سورية يتضح وجود تذبذب كبير في البيانات.
3. بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو-بيرا 0.00 وهي أقل من 0.05 ما يعني عدم وجود توزيع طبيعي للمتغير.

وفي النهاية يوضح الشكل البياني الآتي الوصف الإحصائي لسعر الصرف:

الشكل رقم (4): الوصف الإحصائي لسعر الصرف



المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EViews-10

يتضح من خلال الشكل السابق أن:

1. بلغ المتوسط الحسابي ما يقارب 582 ليرة سورية في حين بلغ الوسيط 436 ليرة سورية.
2. بمقارنة الانحراف المعياري البالغ 688 ليرة سورية مع المتوسط الحسابي الذي يقارب 582 ليرة سورية ما يعني وجود تذبذب كبير في البيانات.
3. بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار جاركو-بيرا 0.00 وهي أقل من 0.05 ما يعني عدم وجود توزيع طبيعي للمتغير.

2-2 اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الفرق الأول		المستوى		المتغير
القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار	
0.00	-5.65	0.24	-0.71	معدل العائد على الموجودات
-	-	0.0095	-2.34	معدل العائد على حقوق الملكية
0.05	-1.57	1	5.01	اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EViews-10

يتضح من خلال الجدول السابق أن أيّاً من المتغيرات ليس مستقرّاً عند الفرق الثاني ما يعني إمكانية تطبيق نموذج ARDL.

2-3 اختبار العلاقة طويلة الأجل:

يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار KAO الذي يبين فيما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف ومعدل العائد على الموجودات:

الجدول رقم (6): نتائج اختبار KAO للعلاقة بين اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف ومعدل العائد على

الموجودات

القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار
0.02	-1.99

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EViews-10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ هناك علاقة طويلة الأجل بين اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف ومعدل العائد على الموجودات حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.02 وهي أقل من 0.05 ما يعني إمكانية وجود علاقة قصيرة الأجل.

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار KAO الذي يبين فيما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف ومعدل العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار KAO للعلاقة بين اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف ومعدل العائد على حقوق الملكية

القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار
0.04	1.98

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EViews-10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ هناك علاقة طويلة الأجل بين اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف ومعدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.04 وهي أقل من 0.05 ما يعني إمكانية وجود علاقة قصيرة الأجل.

وفي النهاية يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار KAO الذي يبين فيما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف وربحية السهم:

الجدول رقم (8): نتائج اختبار KAO للعلاقة بين اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف ومعدل العائد على

الموجودات

القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار
0.00	4.13-

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EViews-10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ هناك علاقة طويلة الأجل بين اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف ومعدل العائد على الموجودات حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من 0.05 ما يعني إمكانية وجود علاقة قصيرة الأجل.

2-4 تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل:

يوضح الجدول الآتي نتائج تقدير أثر اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف في معدل العائد على الموجودات:

الجدول رقم (9): نتائج تقدير أثر اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف في معدل العائد على الموجودات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
LOG(EXCH)	0.000721	0.000495	1.457354	0.1475
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.741409	0.046274	-16.02231	0.0000
DLOG(EXCH)	0.127131	0.029106	4.367809	0.0000

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EViews-10

يتضح من خلال الجدول السابق أن:

1. بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.74 أي أن 74% من الأخطاء تصحح كل سنة بالتالي يحتاج النموذج لما يقارب سنة وربع للعودة إلى العلاقة طويلة الأجل.
 2. هناك أثر إيجابي لسعر الصرف على المدى القصير وبمعامل تأثير 0.13 وهو معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0 وهي أقل من 0.05 ويعزى ذلك لكون ارتفاع سعر الصرف سيرفع من أرباح مركز القطع البنوي بالتالي ارتفاع معدل العائد على الموجودات. في حين يختفي هذا الأثر على المدى الطويل حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.15 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقبول وهو 5%.
- كما يوضح الجدول الآتي نتائج تقدير أثر اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف في معدل العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (10): نتائج تقدير أثر اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف في معدل العائد على حقوق الملكية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
LOG(EXCH)	-0.045770	0.013683	-3.344992	0.0012
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.638040	0.100759	-6.332337	0.0000
D(ROE(-1))	-0.201773	0.085626	-2.356438	0.0208
D(ROE(-2))	-0.251028	0.064160	-3.912500	0.0002
DLOG(EXCH)	0.667371	0.120519	5.537461	0.0000
C	0.076868	0.058597	1.311814	0.1932

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EViews-10

يتضح من خلال الجدول السابق أن:

1. بلغ معامل تصحيح الخطأ -0.64 أي أن 64% من الأخطاء تصحح كل سنة بالتالي يحتاج النموذج لما يقارب سنة ونصف للعودة إلى العلاقة طويلة الأجل.
2. هناك أثر إيجابي لسعر الصرف على المدى القصير وبمعامل تأثير 0.67 وهو معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0 وهي أقل من 0.05 ويعزى ذلك لكون ارتفاع سعر الصرف سيرفع من أرباح مركز القطع البنوي بالتالي ارتفاع معدل العائد على الموجودات. في حين يتحول هذا الأثر إلى أثر سلبي كون ارتفاع سعر الصرف الرسمي الذي لا يوازي الارتفاع في سعر الصرف الموازي سيخلق ضغوطاً على قيمة الليرة السورية مؤديةً إلى زيادة التعثر المصرفي وانخفاض الفوائد المحصلة بالتالي انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية.

وفي النهاية يوضح الجدول الآتي نتائج تقدير أثر سعر الصرف في ربحية السهم:

الجدول رقم (11): نتائج تقدير أثر سعر الصرف في ربحية السهم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
exch	0.054681	0.011359	4.813688	0.0000
Short Run Equation				
COINTEQ01	-1.00222	0.104255	-9.613224	0.0000
D(EXCH)	0.799276	0.077267	10.34430	0.0000
C	-12.2738	6.110309	-2.008716	0.0484

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EViews-10

يتضح من خلال الجدول السابق أن:

1. بلغ معامل تصحيح الخطأ -1 أي أن 100% من الأخطاء تصحح كل سنة.
2. هناك أثر إيجابي لسعر الصرف على المدى القصير وبمعامل تأثير 0.79 وهو معنوي حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.00 وهي أقل من 0.05 ويعزى ذلك لكون ارتفاع سعر الصرف سيرفع من أرباح مركز القطع البنوي بالتالي ارتفاع ربحية. ويستمر هذا الأثر على المدى الطويل إلا أن هذا الأثر يضعف حيث بلغ معامل التأثير 0.05.

2-5 أثر سعر الصرف في معدل دوران الأسهم

نظراً لقلّة عدد المشاهدات الخاصة بنموذج أثر سعر الصرف في معدل دوران الأسهم فقد تمّ تقديره باستخدام طريقة مربعات الانحدار الصغرى الذي يبين فقط فيما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيري الدراسة والجدول الآتي يوضح نتائج تقدير أثر سعر الصرف في معدل دوران الأسهم:

الجدول رقم (12): نتائج تقدير أثر اللوغاريتم سعر الصرف في معدل دوران الأسهم:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(EXCH)	-0.813109	1.103656	-0.736741	0.4800
C	9.311323	6.517966	1.428563	0.1869
R-squared	0.056879	Mean dependent var		4.588514
Adjusted R-squared	-0.047912	S.D. dependent var		3.820601
S.E. of regression	3.911057	Akaike info criterion		5.728458
Sum squared resid	137.6673	Schwarz criterion		5.800802
Log likelihood	-29.50652	Hannan-Quinn criter.		5.682855
F-statistic	0.542787	Durbin-Watson stat		1.371114
Prob(F-statistic)	0.480043			

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج EVIEWS-10

يتضح من خلال الجدول السابق أنّه لا يوجد أثر معنوي للوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف في معدل دوران الأسهم حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.19 وهي أكبر من 0.05 ما يعكس عدم كفاءة سوق دمشق للأوراق المالي التي من مؤشرات عدم انعكاس الأخبار الحالية (تقلبات سعر الصرف) في الطلب على الأسهم.

3- نتائج اختبار الفرضيات

سيتم اختبار الفرضيات على المدى طويل الأجل كونها تمثل العلاقة التوازنية طويلة الأجل:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف ومؤشر العائد على الموجودات

حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لمعلمة سعر الصرف 0.15 وهي أكبر من مستوى الدلالة المقبول وهو 5%. وبالتالي قبول الفرضية الأولى التي تنص على عدم وجود أثر معنوي لتقلبات أسعار الصرف في معدل العائد على الموجودات.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف ومؤشر العائد على حقوق الملكية

هناك أثر سلبي لتقلبات أسعار الصرف في معدل العائد على حقوق الملكية حيث بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لمعلمة سعر الصرف 0.04 وهي أقل من مستوى الدلالة المقبول وهو 5%. وبالتالي عدم قبول فرضية العدم (الفرضية الثانية) لوجود أثر معنوي لتقلبات أسعار الصرف في معدل العائد على حقوق الملكية.

ويأتي هذا الأثر السلبي كون ارتفاع سعر الصرف الرسمي الذي لا يوازي الارتفاع في سعر الصرف الموازي سيخلق ضغطاً على قيمة الليرة السورية مؤديةً إلى زيادة التعثر المصرفي وانخفاض الفوائد المحصلة بالتالي انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار الصرف ومؤشر ربحية السهم.

هناك أثر معنوي إيجابي لسعر الصرف في ربحية السهم حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0 وهي أقل من 0.05 وبالتالي عدم قبول فرضية العدم (الفرضية الثالثة) لوجود أثر معنوي لتقلبات أسعار الصرف في ربحية السهم.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار الصرف ومؤشر معدل دوران الأسهم.

بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة لمعلمة سعر الصرف 0.19 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي قبول الفرضية الرابعة التي تنص على عدم وجود أثر معنوي لتقلبات أسعار الصرف في معدل دوران الأسهم.

وهذا الأمر يعكس عدم كفاءة سوق دمشق للأوراق المالي التي من مؤشرات عدم انعكاس الأخبار الحالية (تقلبات سعر الصرف) في الطلب على الأسهم.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

أسفر البحث عن النتائج التالية:

- 1- سياسة سعر الصرف في سورية هي سياسة موجهة ومرنة بشكل يلاءم طبيعة كل مرحلة من مراحل الأزمة والإمكانيات المتوافرة وتهدف إلى الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية عند مستويات مقبولة ومتحركة تتحدد وفقاً لطبيعة الظروف المحيط بالاقتصاد السوري ومدى تأثيره باشتداد وطأة الأزمة التي تعيشها البلاد.
- 2- أظهرت مؤشرات الأداء المعتمدة على الربحية ارتفاع مقبول في ربحية المصارف بالإجمال قد تكون ناتجة في جزء مهم منها من تقييم فروقات أسعار الصرف نتيجة تكوين مركز قطع أجنبي بنيوي وتحقيق أرباح غير محققة وبالمقابل حققت هذه المصارف بعض الخسائر الناتجة عن تعثرات المحافظ الائتمانية وتكوين المخصصات الواجبة وعدم إيجاد قنوات مجزية لتوظيف القطع الأجنبي لدى المراسلين في الخارج نظراً للعقوبات القسرية أحادية الجانب الجائرة المفروضة على سورية خلال فترة الأزمة الأمر الذي يؤثر على المصارف ورأس مالها.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة توصي الباحثة بما يلي:

- 1- ضرورة زيادة الإفصاحات في التقارير المالية للمصارف عن كيفية التعامل مع التذبذبات في أسعار الصرف وتأثيرها على الميزانيات.
- 2- يجب على إدارات المصارف القيام بدراسة وتقييم مالي للهيكل التمويلي وذلك لضمان التأثير الإيجابي لتغير سعر الصرف على الأداء المالي والقيمة السوقية للمصارف.
- 3- ضرورة قيام المصرف المركزي بإجراء المزيد من الدراسات المستفيضة لاستمرار إنجاح سياسة سعر الصرف وموائمة ذلك مع العمل على زيادة الإنتاج وإيجاد الحلول للحد من زيادة معدلات التضخم بكافة السبل.
- 4- العمل على المزيد من تطوير سوق دمشق للأوراق المالية وابتكار المزيد من الأدوات المالية والنقدية التي تساهم في عملية الإصلاح المالي والنقدي والذي تنعكس على أداء الشركات المدرجة وتساهم في استقرار سعر الصرف على المدى المتوسط.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. بوترة، رجاء: "أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة أم البواقي"، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016.
2. الأمين، محمد مصعب موسي: "أثر تغيرات أنظمة سعر الصرف على السلامة المالية المصرفية"، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية، 2021.
3. CGAP، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/التمويل الأصغر: "مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في مجال التمويل الأصغر: ماهي وكيف يمكن إدارتها والتعامل معها"، مذكرة مناقشة مركزة رقم 31، كانون الثاني 2006.
4. مرسى، فؤاد: "محاضرات عن النقود والبنوك في البلاد العربية، سورية ولبنان"، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1958.
5. كنعان، علي: "النظام النقدي والمصرفي السوري، مشكلاته واتجاهات اصلاحه"، سلسلة الرضا للمعلومات، 2000.
6. النحال، محمد ياسر زيدان: "أثر تقلبات سعر الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية"، الجامعة الإسلامية غزة، أطروحة ماجستير، 2016.
7. دوحى، سلمى: "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجارية وسبل علاجها"، جامعة محمد خيضر، الجزائر، أطروحة دكتوراه 2014.
8. غدير، هيفاء غدير: "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

9. النقاش، غازي عبد الرزاق: "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية"، دار وائل للطباعة والنشر، 2006.
10. قدي، عبد المجيد: "المدخل إلى سياسات الاقتصاد الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
11. خليل، سامي: "الاقتصاد الدولي ملخص وتطبيقات"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
12. مهوس، حسين عطوان: "سعر صرف الدينار ما بين الاحتياطات ومتطلبات الاستقرار السعري"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015.
13. الصادق، علي توفيق - البلبل، علي أحمد - عمران، محمد مصطفى - كجوك، محمود محي الدين، نظم وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد العربي، 2003.
14. الخوري، إيلي رشيد: "أثر تغيرات أسعار الصرف في ربحية المؤسسات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تحليلية 2007-2014)" رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2016.
15. الإسكوا، الترجمة الصادرة عن معجم مصطلحات الأعمال الدولية 1998.
16. صيام، وليد - وخرشوش، حسني: "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجاري في الأردن"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، مجلد، عدد2، 2002.
17. البيانات المالية الدورية المنشورة للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2011-2021.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Osoro Cliff & Ogeto Willy: "Macroeconomic fluctuations effect on the financial performance of listed manufacturing firms in Kenya", 2014
2. Anne, Krueger, "Exchange rate determination", London Cambridge University press, 1984

ثالثاً: المواقع الالكترونية الرسمية:

- 1- موقع مصرف سورية المركزي www.cb.gov.sy
- 2- موقع سوق دمشق للأوراق المالية www.dse.gov.sy
- 3- موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy
- 4- المكتب المركزي للإحصاء السوري www.cbssyr.sy

الملاحق:

رقم (1): أهم القوانين التي ساهمت بتطور القطاع المصرفي والانفتاح الاقتصادي

رقم وتاريخ القانون/المرسوم	المضمون
القانون 23 لعام 2002 وتعديله بالمرسوم التشريعي رقم 21 لعام 2011.	المتضمن نظام النقد الأساسي وقانون مصرف سورية المركزي
القانون 28 لعام 2001 وتعديلاته بالقانون رقم 3 لعام 2010.	المتضمن قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة
المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 وتعديلاته بالقانون رقم 3 لعام 2010.	حول إحداث المصارف الإسلامية
قوانين/مراسيم الإحداث لكل من المصارف العامة	(تتطبق على المصارف العامة فقط).
المرسوم 33 للعام 2005 المعدل بموجب المرسوم التشريعي رقم 27 لعام 2011	المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
القانون رقم 24 لعام 2006	الخاص بالترخيص لمؤسسات الصيرفة
المرسوم رقم 60 لعام 2007	الذي سمح بإصدار الأوراق المالية الحكومية.
المرسوم 30 لعام 2010	الخاص بالسرية المصرفية.
القانون 12 لعام 2016	حول إحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض.
القانون 8 لعام 2021	حول إحداث مصارف التمويل الأصغر.
قانون الاستثمار رقم 18 لعام 2021	بشكل عام قامت الحكومة السورية بتحديث قوانين الاستثمار وصولاً إلى القانون 18

رقم (2): بعض قرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالسياسة النقدية، والرقابة المصرفية

رقم وتاريخ القرار	المضمون
القرار رقم 71 لعام 2004	-التعليمات الخاصة بالحيطه والحذر في التعامل مع الزبائن
القرار رقم 95 لعام 2004	التعليمات الخاصة بمحتويات ملفات التسهيلات الائتمانية
القرار رقم 74 لعام 2004	معايير إدارة مخاطر السيولة
القرار رقم 93 لعام 2004	التعليمات الخاصة بمعايير إدارة مخاطر الائتمان
القرار رقم 107 لعام 2005	التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة
القرار رقم 106 لعام 2005	التعليمات الخاصة بالمخاطر التشغيلية
القرار رقم 121 لعام 2005	التعليمات الخاصة بتعزيز أصول إدارة المؤسسات المصرفية
القرار رقم 123 لعام 2005	التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف
القرار رقم 120 لعام 2005	التعليمات الخاصة بأنظمة الضبط الداخلي لدى المصارف
القرار 171 لعام 2005	تم بموجبه اعتماد نظام إصدار وتداول شهادات الإيداع من قبل المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.
القرار رقم 253 لعام 2007	التعليمات الخاصة بتحديد نسبة كفاية الأموال الخاصة
القرار رقم 362 لعام 2008 وتعديلاته	التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي
القرار رقم 390 لعام 2008	التعليمات الخاصة المتعلقة بمسؤولية مجلس الإدارة في إدارة المخاطر
القرار رقم 391 لعام 2008	التعليمات الخاصة بمتطلبات تأمين استمرارية عمل المصرف
القرار رقم 395 لعام 2008 وتعديلاته	التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات المسموح به
القرار رقم 489 لعام 2009	اعتماد دليل الحوكمة لدى المصارف
القرار رقم 501 لعام 2009 وتعديلاته	إدارة ابداعات وتوظيفات المصارف
القرار رقم 588 لعام 2009	التعليمات الخاصة بنسبة السيولة
القرار رقم 7 لعام 2020	التعليمات الخاصة بتكوين الاحتياطي الالزامي على الودائع
القرار رقم 91 لعام 2018 وتعديلاته	تحديد معدلات الفائدة التي تدفعها المصارف العاملة على

أثر تقلبات سعر الصرف في أداء المصارف السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية "دراسة تطبيقية"

رقم وتاريخ القرار	المضمون
	الودائع والحسابات الجارية الدائنة وحسابات شهادات الاستثمار بالليرة السورية
القرار رقم 4 لعام 2019	التعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون ونظام تكوين الخسائر الائتمانية المتوقعة (تعليمات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الإسلامي رقم 30)
القرار رقم 17 لعام 2020 وتعديلاته	تحديد معدلات الفائدة التي تدفعها المصارف العاملة على الإيداعات بالقطع الأجنبي
القرارين رقم 333 و 334 لعام 2021	تعديل نظام إصدار مصرف سورية المركزي لشهادات الإيداع التقليدية بالقطع الأجنبي والليرة السورية على التوالي.